: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3ipic4.251

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

النظم الأنتخابية في العراق بعد العام 2005

The electoral system in Iraq after 2005

Ahoud Farhan Mahmoud [a]
Nasser Zain Al-Abidin Ahmed [a]
University of Tikrit / College of Political Science [a]

عهود فرحان محمود الحشماوي * [a]
ا. م. د ناصر زين العابدين أحمد [a]
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية [a]

Articleinfo.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 6. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
- systems
- Elections
- Iraq

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Elections is regarded as the most prominent systems of democratic governance، and the right to vote allows the voter to choose his representatives on the basis of the principles of competence، freedom and equality. Each country has an electoral system that is adopted in the political life of the country. The electoral system draws the features of democracy. There are several electoral systems available. It is necessary to determine which one is the most appropriate and fair one to represent the Iraqi reality in accordance with the circumstances and developments of the political، social and economic reality of the country.

* **Corresponding Author:** Ahoud Farhan Mahmoud، Assist.Prof.Dr.Nasser Zain Al-Abidin Ahmed، **Email:** zainulabdeen@tu.edu.iq ، dr.farhan51@yahoo.com ، **Tel:** xxx ، **Affiliation:** University of Tikrit / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 6 حزيران/2023
- النشر المباشر: 30 ايلول/2023

الكلمات المفتاحية :
- **النظم** الانتخابية
- **الانتخابات**
- **العراق**
-الأحزاب السياسية

الخلاصة: تعد الإنتخابات من أبرز أنظمة الحكم الديمقراطي، وحقَّ الإنتخاب يتيح للناخب اختيار ممثليه على أساس مبادئ الكفاءة و الحرية والمساواة، ولكل بلد من البلدان نظام انتخابي يتم اعتماده في الحياة السياسية للبلاد، والنظام الانتخابي يرسم ملامح الديموقراطية، وفي العراق الذي ما تزال الديمقراطية فيه فتية تم اعتماد عدة نظم انتخابية المتاحة لا بد من تحديد ايها هو الانسب والأكثر عدالة منها لتمثيل الواقع العراقي بما يتلاءم مع ظروف ومستجدات الواقع السياسي والاجتماعي والإقتصادي للبلاد.

المقدمة

تُعدُّ الديموقراطية من أهم وسائل تطور المجتمعات البشرية وتقدمها واستقرارها، وأنَّ تطبيقها يرتبط بالانتخابات، لإنها تمثل إرادة الشعب، وهذه الإرادة لا يمكن أن تعبر عن نفسها إلا من خلال الإنتخابات الحرة والنزيهة التي تمنح الناخب حق إختيار ممثلين عنه عبر الإقتراع العام الذي يجري بصورة دورية، لذلك أصبحت الإنتخابات شرطاً من شروط قيام أنظمة الحكم الديمقراطية.

إنَّ حقَّ الإنتخاب يتيح للناخب اختيار ممثليه على أساس مبادئ الكفاءة و الحرية والمساواة، وتوفر المناخ اللازم للتداول السلمي للسلطة، من خلال نظام انتخابي يتم اتباعه في الحياة السياسية للبلاد، وإن أصبحت الانتخابات تمثل مدخلاً للديمقراطية، فالنظام الانتخابي هو من يرسم ملامح ذلك المدخل، وفي العراق الذي ما تزال الديمقراطية فيه فتية يوجب الأمر الاهتمام بدراسة النظم الانتخابية المتاحة لاختيار الانسب والأكثر عدالة منها لتمثيل الواقع العراقي بما يتلاءم مع ظروفه السياسية والاجتماعية والإقتصادية واختيار نظام انتخابي يواكب المرحلة ومستجدات الواقع السياسي والإجتماعي.

أولاً– أهمية البحث: تقوم أهمية البحث على بيان ومعرفة ودراسة النظم الإنتخابية في العراق بعد عام(2005م) والتحديات الكثيرة التي واجهتها، وهل أنَّ تلك النظم ساهمت في تحقيق الإستقرار السياسي والإجتماعي في البلاد؟ وعملت على إشاعة روح التعاون والبناء والتسامح بين مكونات المجتمع؟ وعملت

على محاربة الطائفية والاثنية وروح التشفي والانتقام من بين فئات المجتمع؟ ومعرفة أي نوع من النظم الإنتخابية يصلح للإخذ بها والعمل بموجبه بما يتناسب ووضع المجتمع العراقي؟.

ثانيا–أهداف البحث: يهدف البحث الى:

1– معرفة أهم النظم الإنتخابية التي تم تطبيقها في العراق بعد عام(2005– 2021).

2– تحديد التحديات التي واجهت العملية الانتخابية بشكل عام، والنظام الإنتخابي بشكل خاص، وكيفية التغلب عليها.

3– تحديد النظام الانتخابي الامثل الذي يمكن تطبيقه في مستقبل النظام السياسي العراقي والذي يؤدي الى تحقيق الامن ومصالح المجتمع والاستقرار في الجوانب السياسية والاجتماعي ويقضي على الطائفية والفساد المالي والاداري في مفاصل الدولة. بعد تزايد موجات الاحتجاجات والتظاهرات والمعارضة لأداء الحكومات المتعاقبة وتفاقم حدة الفساد وهدر المال وتزايد الخروقات الامنية وتزايد العمليات المسلحة ضد الدولة وانتشار الجماعات المسلحة المنفلتة.

ثالثا– مشكلة البحث: تقوم مشكلة البحث على دراسة النظم الانتخابية التي تم العمل بها بعد عام (2005)، وتحديد أبرز التحديات التي واجهتها في المجتمع العراقي من حالات الإرباك وعدم الإستقرار في النظام السياسي بشكل عام وتفاقم أزمات العنف السياسي والطائفي والإثني وضعف الجانب الأمني وكثرة الاختراقات الأمنية من قبل الجهات الإرهابية والفئات المنفلتة والتي أصبحت تشكل قلقاً ملموساً وخطيراً للنظام السياسي والاجتماعي والأمني وأصبح الأمر يتطلب سرعة المعالجة والحسم لعمليات العنف والقتل والتهجير وموجات النزوح الجماعي من مختلف المناطق في العراق بعد عام 2003م. ولا تتم تلك المعالجة إلَّا بالعمل بنظامٍ انتخابي يستوعب تلك التحديات، ويجد لها الحلول المناسبة بما يتلائم مع طبيعة المجتمع العراقي وتطلعاته نحو بناء الديمقراطية وتحقيق سبل البناء والحرية.

رابعا– فرضية البحث: يفترض البحث وجود نظام انتخابي في مجتمع ديموقراطي يحضى بالقبول والتأييد من قبل فئات واسعة من الجماهير فيعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي في البلاد ويحقق مصالح الناس، وازالة مظاهر الطائفية والإنفلات الأمني والقضاء على الفساد المالي والاداري.

خامسا – منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الإستقرائي، والمنهج التحليلي المقارن.

سادساً–هيكلية البحث: انتظم البحث في المطالب الآتية:

المطلب الاول: النظام الإنتخابي: مفهومه وتعريفه.

المطلب الثاني: أنواع النظم الإنتخابية ومزيا كل نوع:

1–نظام الأغلبية ومزاياه

2–نظام التمثيل النسبي ومزاياه 3–النظام المختلط ومزاياه.

المطلب الثالث: مستقبل النظام الانتخابي في العراق في ظل التحديات.

1– النظم الانتخابية التي طبقت في العراق بعد عام 2005

2– التحديات التي واجهت تطبيق النظم الانتخابية بعد 2005.

3– النظام الانتخابي الأمثل للواقع السياسي في العراق وتحقيق التوجهات السياسية للفرقاء.

المطلب الأول: النظام الإنتخابي: مفهومه وتعريفه.

أولاً: مفهوم النظم الانتخابية:

تعد النظم الانتخابية أساس العملية الانتخابية، وهي عملية فنية منظمة لحق الفرد في ممارسة انتخاب من يمثله [1]، وفي النظام الإنتخابي لأية دولة يجب علينا أن نأخذ بعين الأعتبار الأوضاع الأقتصادية والسياسية والأجتماعية القائمة على المستويات الآيديولوجية، والدينية، والعرقية، واللغوية، ونمط الحياة الديموقراطية" للدواة المعنية، وهل انها حديثة، ام قديمة مع التركيز على الوقع الجغرافي للناخبين للتقسيم الفعَّال للدوائر الأنتخابية[2].

فإنَّ إختيار النظام الإنتخابي يعكس لنا الغرض السياسي للدولة بالدرجة الأولى، وهل أنها تسعى لإقامة برلمان تعددي، أم تعزيز السلطتين: التشريعية والتنفيذية؟ أم أنها تسعى لقيام حكومة إئتلافية فعَّالة ومستقرة؟ فإختيار النظام الإنتخابي لا يندرج تحت الحيادية وإنما هو يتعلق بالخيار السياسي والمصالح الإستراتيجية للبلد كما في النظام الذي تم تطبيقه في العراق بعد عام 2003 وهو نظام التمثيل النسبي الذي يساعد على كثرة الاحزاب وتعددها[3]. ولا يوجد قاعدة مثالية في كافة الأنظمة السياسية لتحديد نظام انتخابي الأمثل على المستوى العالمي ن فلكل دولة نظاماً أنتخابياً يلائم واقعها السياسي والاجتماعي والثقافي ويحقق طموحات ناخبيه، ولذلك تباينت النظم الانتخابية من دولة الى أخرى ومن وقت الى لأخر، بل ايضاً قد تتعد النظم الانتخابية في الدولة الواحدة ومن وقت لأخر. ولذلك المثالي للدولة يمكن تحديده من خلال استقرارها على نظام انتخابي واحد يلبي طموحات الناخبين ويكون مقبولاً من قبل الأفراد والسياسيين في الدولة[4].

ثانياً: تعريف النظام.

إختلف الباحثون في تحديد **مفهوم النظام**، على اقوال عدة منها:

---

[1] اياد خضر عباس، "أثر النظام الانتخابي على التمثيل النيابي في العراق"، **مجلة جامعة تكريت**، ج2، العدد2(العراق:2022)،67.

[2] عهود فرحان محمود، "الإنتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على الإستقرار الإجتماعي(2019-2021م)"، **(رسالة ماجستير) جامعة تكريت- كلية العلوم السياسية غير منشورة** (العراق:2022م) ، ص94- 95 .

[3] نفس المصدر، ص95.

[4] سعاد الشرقاوي، عبدالله نصيف، **نظم الانتخاب في العالم المعاصر وفي مصر**، ط1(القاهرة: دار النهضة العربية، 1984)، ص7.

1- النظام هو: كيان موحد، أو كل مركب من عناصر وأجزاء متفاعلة النظام.

2- يُعرَّف النظام اصطلاحاً على أنه: مجموعة من العناصر تعمل في وحدة سويةً لتشكل منظومة واحدة مترابطة [1].

3- النظام مجموعة من العناصر المتفاعلة التي تكون كلا واحدا، له وظائفه المعينة [2].

ثالثاً: تعريف الإنتخاب في اللغة والإصطلاح:

1- **الإنتخاب في اللغة:** لفظٌ مشتقٌ من الفعلِ (نَخَبَ)، ونخبَ الشئ إختاره، ونُخبة القومِ: خيارهم، والنخبُ: قيل النزعُ، والإنتخابُ: الإنتزاعُ، والإختيارُ والإنتقاءُ من النخبةِ [3].فالانتخابُ لفظٌ يعني الإنتزاع والإختيار والإنتقاء ومنه إنتخبَ الشئَ أيّ إختارهُ، وإنتزعهُ، والنخبةُ هي: الشئُ المختارُ من كلِّ شئٍ ،وتُجمع النخبةُ على نُخَبٍ ، وهم المُنتَخبُون من الناسِ[4].

2- **الإنتخاب في الإصطلاح:** عُرِّفَ الإنتخاب بعدةِ تعريفاتٍ مختلفةٌ في الإسلوب متحدةٌ في المعنى منها:

أ: الإنتخابُ:(إجراء قانوني يُحَددُ نظامه ووقتهُ ومكانهُ في دستورٍ أو لائحة ليُختار على مقتضاه شخصٍ أو أكثر لرئاسةِ محلسٍ أو نقابة أو ندوةٍ أو لعضويتها أو نحو ذلك)[5].

ب: الإنتخاب:(هو قيام المواطنين " الناخبين" بإختيار البعض منهم شريطة ان يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية وإدارية محضة، وذلك من خلال القيام بعملية التصويت)[6].

ج: الإنتخابُ: طريقةٌ لإختيار الأشخاص لتولي مناصب معينة، عن طريق اختيارات الناخبين اي المؤهلين للتصويت بموجب قواعدن وإجراءات النظام الإنتخابي[7].

---

(1) محمد مروان، **ما هو تعريف النظام**، موقع موضوع، 2021،متاح على الرابطhttps://mawdoo3.com :

(2) رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية، وممارسته العملية**، ط1(بيروت – لبنان: در الفكر المعاصر، 2000م)، ص70.

(3) جمال الدين محمد، **لسان العرب**، ط1(مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة) 2649/2.

(4) لويس معلوف، **المنجد في اللغة والأعلام**، ط3(بيروت، دار الشروق، 1986م)، ص796 .

(5) المعجم الوسيط، **مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعاجم وإحياء التراث**، ط8(إسطنبول، دار الدعوة 1989م) 908/1.

(6) ابتسام القرام، **المصطلحان القانونية في التشريع الجزائري (باللغتين العربية والفرنسية)**، ط1(الجزائر: قصر الكتاب – البليدة، 1989م) ص276.

(7) أحمد عطية السعيد، **المعجم السياسي الحديث**، ط1(بغدادن بيروت: شركة بهجة المعرفة) ، ص140 .

د: الإنتخاب في القانون:(هو الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الاشخاص الذين يُسند إليهم مهام ممارسة القيادة أو الحكم نيابةً عنهم، سواء على مستوى سياسي مثل الإنتخابات الرئاسية والتشريعية أو على مستوىً إداري مثل الإنتخابات البلدية والولاية، أو على مستوى المرافق المختلفة الإجتماعية والثقافية والأقتصادية)[1].

هـ: ويُعَرِّف قاموس المصطلحات الإنتخابية الإنتخابات بأنها مجموعة من القوانين التي تتعلق بالعملية الإنتخابية أو تؤثر فيها بأي شكلٍ من الأشكال، والتي تشمل بشكل أساسي:الدستور، وقوانين الأنتخابات، وقوانين أُخرى ذات علاقة كقوانين الأحزاب السياسية والقوانين التنظيمية للسلطة التشريعية، واللوائح والضوابط الإنتخابية ومواثيق الشرف[2].

رابعاً: تعريف النظام الإنتخابي.

عرَّف بعض الباحثين النظام الإنتخابي بأنه:(إستعمال القواعد الفنيَّة بقصد الترجيح بين المرشحين في الإنتخاب. وعادة ما تعرف " تلك القواعد الفنية" بالأساليب والطرق المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين عند فرز النتائج وتحديدها)[3]:

المطلب الثاني: أنواع النظم الإنتخابية.

يُعَدُّ النظام الإنتخابي لأيةِ دولةٍ معياراً مهماً لدراسة توجه تلك الدولة نحو الديمقراطية، وقد ذكرنا بأنَّ النظم الإنتخابية تختلف من بلدٍ لآخر ومن دولة لإخرى تبعاً لإختلاف الأوضاع السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية، ومستوى الوعي الثقافي والديموقراطي، ومدى تطبيق وترسيخ الممارسات الديموقراطية والوعي السياسي والإنتخابي لدى مواطني الدول المختلفة بشكل عام، والنخب السياسية على وجه الخصوص، لأن إختيار النظام الإنتخابي المناسب للدولة يؤدي بالنتيجة الى نجاح العملية الديمقراطية على صعيد الدولة والمجتمع، إذْ تجري من خلاله عملية ترجمة أصوات الناخبين الى مقاعدٍ نيابيةٍ بشكلٍ عادل ودقيقٍ سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني. وذلك الاختيار يتعلق بحق الانسان في ممارسة اهم حقوقه السياسية

---

(1) الأمين شريط ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية**، ط1(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2002م)متاح على الرابط: تمت زيارة الموقع 203/3/2
https://democraticac.de.com.

(2) Ahmar، M. (2005) Translators Guide to Election Terminology، Stockholm، NDI

(3) معتز اسماعيل خلف، "الانتخابات والتعايش السلمي في دول ما بعد النزاعات النظام الانتخابي في العراق بعد احتجاجات أكتوبر 2019(دراسة حالة)"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، عدد2(العراق:2020)، ص421.

وهو حق التصويت الذي اقرته مواثيق حقوق الانسان وفي مقدمتها المادة(21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة(1948م)، والمادة (25) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة(1966م)، ونصت عليه ايضاً أغلب دساتير دول العالم، ومنها المادة(20) من الدستور العراقي لسنة (2005م) النافذ[1].

واستنادا لما تقدم أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لدراسة الأنظمة الإنتخابية المختلفة ثم معرفة النظام الإنتخابي الصالح للتطبيق في العراق استناداً للظروف السياسية والأجتماعية والأمنية للمجتمع [2].

النوع الأول: نظام الأغلبية.

ويقصد بنظام الأغلبية: أنَّ المرشح أو القائمة الإنتخابية الذي يحصل على أغلبية الأصوات الصحيحة المُدلى بها في الدائرة الإنتخابية الواحدة يُعدُ هو الفائز فيها، أما من يليه في الترتيب فيُعدُ خاسراُ مهما كانت نسبة الاصوات التي حصل عليها، وهذا يعني أنَّ الانتخاب بالأغلبية يجوز الأخذ به في حالة الإنتخاب الفردي أو الإنتخاب بالقائمة مما يقود هذا النوع الى التعدد والتفرع الى انواع واشكال متعددة، كما أنَّ الأغلبية المتطلبة لفوز المرشح أو القائمة الإنتخابية تختلف بإختلاف الدول[3]، وأهم أنواع نظم الأغلبية من الآتي[4]:

1- نظام إنتخاب الأغلبية البسيطة " النسبية" أو نظام (الفائز الأول). او نظام الأغلبية ذو الدور الواحد.

2- نظام إنتخاب الأغلبية المطلقة (نظام الجولتين).

3- نظام التصويت البديل(نظام الأغلبية ذو الدور الواحد مع البديل).

4- نظام تصويت الكتلة.

5- نظام الكتلة الحزبية.

أولاً-المزايا والعيوب لنظام الاغلبية:

أ- المزايا.

---

(1) سربست مصطفى رشيد آميدي، **أنواع النظم الأنتخابية والعراق نموذجاً (دراسة تحليلية مقارنة)**،ص7.

(2) أحمد الدين، وعبد الفتاح ماضي وآخرون، **الإنتخابات الديمقراطية وواقع الإنتخابات في الأقطار العربية**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م)، ص12.

(3) معتز إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص423 . وسربست مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص8 .

(4) لرقم رشيد، "**النظم الأنتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة(الجزائر:2006)، ص21 . بلال أمين زين الدين، **النظم الأنتخابية المعاصرة**، ط1(مصر: دار الفكر الجامعي،2011م)، ص66.

1- أنه ذات أثر ايجابي لأنه يدفع باتجاه الثنائية الحزبية من خلال تأثيره على بنية الأحزاب، لأن الأحزاب الصغيرة ذات الوزن الأجتماعي المحدود لا يمكنها الحصول على تمثيل برلماني يتناسب مع قوتها الاجتماعية لهذا النظام.

2- يؤدي إلى التعاون بين مختلف المترشحين، واتفاقهم على تحويل أصوات مؤيديهم إلى أحدهم من أجل ضمان نجاحه في الانتخابات.

3- يعد هذا النظام أفضل نظام للتعامل مع الانقسامات الموجودة في مجتمع ما، حيث يرغم المترشحين على البحث ليس فقط على أصوات مؤيديهم لكن عن التفضيلات الثانية من الآخرين.

ب- العيوب[1].

1- عدم تحقيق العدالة في التمثيل البرلماني بسبب استبعاد الأحزاب الصغيرة والتي تمثل الأقليات عن المشهد السياسي.

2-كما يؤدي الى هدر عدد كبير من الأصوات فالفارق الكبير بين نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب وعدد المقاعد، إذ يحصل أحد الأحزاب على 10% من الأصوات مقابل عدم حصولها على اي مقعد نيابي، وعلى العكس من ذلك من الممكن أن يحصل أحد هذه الأحزاب على نفس النسبة من الأصوات لكن قد يحصل على 20% من مقاعد البرلمان.

النوع الثانيً: نظام التمثيل النسبي.

يُعرَّفُ نظام الإنتخاب النسبي بأنه:(إعطاء كل تجمع، أو حزب سياسي، أو كيان، في حال مشاركته بالإنتخابات مقاعد برلمانية تتوازن مع قوته العددية التي حصل عليها من أصوات الناخبين) [2].ويقوم هذا النظام على نتائج قسمة الأصوات الصحيحة التي تم الإدلاء بها في الدائرة الإنتخابية متعددة العضوية على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة حسب نسبة كل حزب فائز من مجموع الأصوات الكلية[3]. أي أنّ النظام النسبي: هو نظام تُوَزَعُ فيه المقاعد المُخصصة لكل دائرة إنتخابية على القوائم المشاركة في

---

[1] حيدر عبد جساس،" أثر النظام الانتخابي على الاستقار السياسي في العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد91، 2022، ص437.

[2] عبدو سعد، **النظم الانتخابية**، ط1(لبنان: منشوا رت الحلبي الحقوقية، 2005)، ص229.

[3] زين الدين، مصدر سبق ذكره، 2011، ص75.

الإنتخابات تبعاً لنسبة الأصوات الي حصلت عليها كل قائمة، فهو بهذه الكيفية يسمح بتمثيل الأحزاب الكبرى والصغرى في آنٍ واحد [1]. مثال ذلك: دائرة إنتخابية معينة تتنافس فيها ثلاثة قوائم إنتخابية على (10) مقاعد، حصلت القائمة الأُولى على (6000) صوتاً، والثانية على(3000) صوتاً، والثالثة على(1000) صوتاً، فان المقاعد العشرة توزع بحسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، وبذلك تفوز القائمة بالأُولى بـ(6) مقاعد، والثانية بـ(3) مقاعد، والثالثة بـ(1) مقعد واحد[2].

ويعد نظام التمثيل النسبي من أهم الأنظمة الأنتخابية، وأكثرها انتشارا بين الدول الديموقراطية وقد واكب ظهوره ظهور الأحزاب السياسية، ويعتمد هذا النظام على معادلات النسبة في توزيع مقاعد الفوز وفق نسبة كل حزب أو كيان سياسي أو تجمع أو كتلة[3] . وللنظام التمثيل النسبي أنواع:

1- نظام التمثيل النسبي وفق القائمة المغلقة.

وهو أحد انواع التمثيل النسبي يختار فيه الناخب وفي انٍ واحد: القائمة، والمرشح الذي يرغب بإختياره ضمن تلك القائمة، ويكون الفوز حسب نسبة فوز كل قائمة تتبع للحزب او الكتلة او الكيان السياسي، وما تحصل عليه من أصوات صحيحة في الإنتخابات، وتقسم المقاعد على القوائم الفائزة ونسبة ما حصلت عليه قائمة الحزب أو الكتلة السياسية من أصوات في الإنتخابات، والمرشح الفائز هو من يحصل على أعلى الأصوات في قائمة الكتلة، ثم يعاد ترتيب المرشحين في القائمة ليكون الفائز الثاني هو من حصل على اعلى نسبة من الاصوات بعد الفائز الأول، ولا يكون هناك أثر للتسلسل في القائمة الإنتخابية للحزب أو الكيان لأن هذا النظام يترك قدرا من الحرية في إعادة ترتيب أسماء المرشحين الموجودين في القائمة الواحدة، إذ يستطيع الناخب أن يؤشر على مرشح واحد[4]، وقد تم تطبيق هذا النظام في العراق بأنتخابات مجلس النواب بتاريخ(2005/12/15)[5] .

---

[1] منى جلال عواد، "النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام 2003"و مجلة اداب الفراهيدي، العدد،19(العراق:2014)،ص410.

[2] لرقم رشيد، مصدر سبق ذكره، ص39.

[3] أندرو رينولدز واخرون، **أنوع النظم الانتخابية**، ترجمة كريستينا خوشابا بتو، ط1(العراق: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2001)، ص38.

[4] مصطفى محمود عفيفي، **نظامنا الانتخابي في الميزان**، ط1(القاهرة: مكتبة سعيد رأفت،1984)، ص40.

[5] إبراهيم عبد العزيز شيحا، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط1(مصر: منشأة المعارف الإسكندرية)، ص297.

2- نظام التمثيل النسبي وفق القائمة المفتوحة.

هو احد أنواع التمثيل النسبي تكون القوائم وفق هذا النظام مفتوحة، يعتمد على القائمة الواحدة ضمن القوائم المتنافسة في المنطقة الإنتخابية المتعددة العضوية، وتتم طريقة التصويت عبر إختيار الناخب لقائمة واحدة فقط، مع إمكانيته أن يعيد ترتيب الأسماء في قائمة المرشحين تلك، حسب رأيه فيختار من يفضله وبغض النظر عن تسلسل المرشح في تلك القائمة، حيث أن للمرشح ضمن هذه الطريقة الحرية الكبيرة في ممارسة حقه في إختيار من يراه مناسباً أو من يفضله على بقية المرشحين، وبذلك يعيد ترتيب الأسماء في قائمة الترشيح الواحدة حسب تفضيله ورغبته بالتأثير لصالح مرشح واحد فقط[1]، وقد طبق العراق هذا النظام في انتخابات مجالس المحافظات غير المنظمة بأقليم والتي جرت في 2009/1/31،وانتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب العراقي التي جرت في 7/3/ 2010 وإلزام الناخب بالتأثير لصالح مرشح واحد فقط[2].

ورغم ان القائمة المفتوحة تعطي اعلى مستويات الحرية للناخب في ممارسة اختياراته، لكي يختار الناخب المرشحين الذين يعتقد انهم أكثر كفاءة وقدرة على ترجمة أفكاره وتحقيق مصالحه، وهذه الطريقة تطبق في الدول التي تسعى للحفاظ على التماسك الحزبي، والتوجه السياسي في مجتمعاتها، والعمل على إستقلالية كل حزب ببرامجه وأهدافه، الا انه يشوبها الكثير من الاثار السلبية الجانبية غير المرغوب فيها فأنها ربما تؤدي الى [3]:

أ- الصراعات والانقسامات ضمن الحزب الواحد، بسبب التنافس بين مرشحي ذلك الحزب.

ب-الغاء الفوائد المرجوة من العمل على اعداد قوائم حزبية تؤدي الى تنوع المرشحين.

ت-ان نظام التمثيل النسبي وفق القوائم المفتوحة نظام باهض التكاليف، ويؤدي إلى كثرة الشكاوى وتأخير اعلان النتائج لصعوبة عمليات عد وفرز الأصوات، ويتطلب عمليات حسابية معقدة للأصوات الصحيحة لمعرفة نسبة فوز كل حزب سياسي او كيان مشارك في الانتخابات.

---

(1) **اشكال النظم الانتخابية**، لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات، (السويد:2012).

(2) سربست مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص21- 23.

(3) أندرو رينولدز وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص299، وجناء رزاق عبد، مصدر سبق ذكره،ص.841

مزايا النظام النسبي [1]:

1- يعمل هذا النظام على تحقيق العدالة بمعناها الواسع بإعطاء كل حزب مقاعد بعدد الأصوات التي حصل عليها من خلال الانتخابات، وحسب نسبة الفوز داخل الدائرة الانتخابية وبذلك يتحقق التمثيل العادل وتجسيد لإرادة الشعب وتمثيل أكبر عدد ممكن من الناخبين.

2- يعطي فرصة للأحزاب الصغيرة بالحصول على بعض المقاعد الفائزة في الدوائر الانتخابية، كما يمنع استئثار حزب الأغلبية بالحكم من حلال حصوله على أغلب الأصوات وبذلك يخلق معارضة حقيقية داخل الهيئات المحلية والبرلمانية.

3- يقلل من ظهور المنظمات والأحزاب السرية التي عمل المشروع بإبعاد الأحزاب المتطرفة من البرلمان باعتماد حد اقصى من الأصوات الصحيحة.

4- منح التمثيل النسبي في العراق كوتا للنساء بلغت (25%) من المقاعد النيابية.

5- أن ميزة هذا النظام في القائمة المغلقة هو اعطاء المجال للأحزاب السياسية في ترتيب مرشحيها الفائزين، وبذلك يقوم الحزب السياسي حرا في وضع شخصيات قوية، وذات خلفيات علمية أو إدارية في قوائمه وبتسلسلات أولى لتسهيل فوزهم.

6- يمنح فرصة للأحزاب على أظهار أفضل ما لديها للبرامج الانتخابية الحقيقية، وتعمل على تحسينها وتطويرها عن طريق الخطاب السياسي وطرح الأفكار مما يخلق نوعا من الوعي الانتخابي يحفز الراي العام على المشاركة في الانتخابات.

ب-عيوب النظام [2]:

1- تتسم الحكومات الائتلافية بالضعف لعدم قدرتها على اتخاذ القرارات السياسية إلا بعد موافقة واجماع الأحزاب المكونة لهذا الائتلاف وما يتبعه من توافقات سياسية ومساومات، وقد تؤدي الى اسقاط الحكومة في حال عدم رضوخها الى تلك المساومات.

---

[1]) اندرو رينولدز واخرون، مصدر سبق ذكره، ص140.

[2]) سربست مصطفى رش، مصدر سبق ذكره، ص28.

2- أن نظام التمثيل النسبي وفق القوائم المفتوحة نظام باهض التكاليف، ويؤدي إلى تأخير اعلان النتائج لصعوبة عمليات عد وفرز الأصوات ويتطلب عمليات حسابية معقدة للأصوات الصحيحة لمعرفة نسبة فوز كل حزب سياسي أو كيان مشارك في الانتخابات.

3- تشكيل الحكومات من الأحزاب الفائزة في نظام التمثيل النسبي يكون صعباً جدا نظرا لكون عدد الأحزاب الفائزة في الانتخابات كبيرة وأن توجيهاتهم وانتماءاتهم وبرامجهم الانتخابية مختلفة لذلك يكون من الصعب تقريب وجهات النظر وخاصة في البلدان التي تتألف من عدد كبير من الأحزاب والأقليات الدينية والعرقية وبلدان العالم الثالث، وبلدان العلم التي تكون حديثة العهد بالديمقراطية.

النوع الثالث: النظام المختلط.

وهو نظام يجمع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، والتوفيق بينهما بحيث يعتمد كل منهما في عدد من الدوائر [1]، بهدف تفادي عيوب كل من النظامين، أو لضمان الإستقرار السياسي والمحافظة على الوضع القائم وتحقيق الانسجام بين أكثر من نظام انتخابي، ويعكس صورة النظام السياسي في الدولة. وقد أفرز المزج بين قواعد نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي عددا كبيرا من الأنظمة المختلطة، والنظام المختلط ليس نوعا من النظم الإنتخابية ذات الخصائص المميزة، لكنه نظام تعمده بعض الدول للضرورة بين التمثيل الديمقراطي والإستقرار السياسي [2].

وتصنف الانظمة الانتخابية المتعددة المختلطة إلى صنفين رئيسيين هما:

الصنف الأول: النظام المختلط المتوازي: وهو النظام الذي يمزج فيه بين نظام الأغلبية والتمثيل النسبي بشكل متوازن أو أن تغليب الكفة لصالح احدهما، وأهم مثال على ذلك هو النظام الفرنسي المعتمد سنة 1951 وسنة 1956 في الانتخابات التشريعية وحسب هذه الانظمة فان عدد النواب ينتخبون على اساس الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية [3].

---

[1] عبد الرزاق سليمان احمد، ليلى بنت صالح، **جغرافية الانتخابات**، ط1(بيروت: الدار العربية للعلوم،2006).

[2] عبد العزيز عليوي العيساوي، **النظام الانتخابي المختلط وفرص تطبيقه في العراق**، ط1(العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022)، ص3.

[3] محمد المجدوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم**، ط1(بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000)، ص317.

الصنف الثاني: نظام العضوية المختلط: وجد هذا النظام من أجل التسوية الأثر غير النسبي الناتج عن نظام الانتخاب بالأغلبية ويستند هذا النظام الة نظام مرحلي يسير توزع عن طريق المقاعد في المرحلة الأولى وفقاً لنظام الأغلبية ثم يعوض وفقاً لنظام التمثيل النسبي لتجنب أي خلل يحدثه عدم تناسب نتائج مقاعد الدائرة الانتخابية التي تجرى انتخابها بموجب نظام الأغلبية لذا فإن هذا النظام يسمى احياناً(نظام تناسب العضوية المختلطة)[1].

أ: مزايا النظام المختلط[2]:

1. يتفادى عيب تهميش رئيس الجمهورية في النظام البرلماني ويعطيه حق تعيين رئيس الحكومة، 2:جعل دور الشعب بارزا في اختيار رئيس الجمهورية عن طريق صناديق الاقتراع.، 3:يقوم على اساس التعددية الحزبية، 4: يقوم على الحد من عدد الأصوات الضائعة، 5: تقوية التمثيل الجغرافي، 6: كما يمكن من المساءلة والمحاسبة.

ب:عيوب النظام المختلط [3]:

1:يعد أكثر نظام تعقيداً من غيرة،2: يحتاج الى ترسيم الدوائر الانتخابية، 3:يؤدي الى انتخابات فرعية/ تكميلية، 4:يعد من الصعوبة في تنظيم الاقتراع عن بعد، 5: يشجع على ممارسة الانتخاب الاستراتيجي، 6: كما بعض الاحيان يؤدي الى ظهور شريحتين مختلفين في التمثيل المنتخبين.

---

[1] عبد العزيز العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص6.

[2] حسين سمير، **ماهي مزايا النظام المختلط**، موقع أجيب، متاح على الرابط: تم الاطلاع 2023/4/14 https://www.ujeeb.com.

[3] أشكال النظم الانتخابية، مصدر سبق ذكره، ص15.

المطلب الثالث: النظام الانتخابي في العراق بعد (2005).

أولاً: النظم الانتخابية التي طبقت في العراق بعد عام 2005 – 2021.

لقد بدأ النظام الانتخابي في العراق بعد(2003م) يعبر عن حالة مستمرة في التعديل والتغيير المستمر وبشكل متوالي، فقد تم تطبيق نظام التمثيل النسبي عند أول انتخاب لأعضاء الجمعية الوطنية بموجب أمر سلطة الإئتلاف رقم(96) لسنة(2004م)،والصادر عن الحاكم الإداري الامريكي(بول بريمر) وهو أولُ أمرٍ نظَّم طريق الإنتخاب في العراق بعد (2003م)، وبموجب هذا النظام الانتخابي تمَّ عدُّ العراق دائرة انتخابية واحدة وإعتماد نظام القائمة المغلقة وأن يكون الانتخاب عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر [(1)].

ومعلوم أن نظام التمثيل النسبي يطبق في المجتمعات التعددية التي تتسم بالصراع العرقي والإثني وجرى تطبيق هذا النظام في العراق بتوزيع المقاعد الانتخابية اعتماداً على طريقة (أكبر البواقي) وذلك بتقسيم الاعداد الصحيحة على(275) وهو عدد اعضاء الجمعية الوطنية. أصدرت الجمعية الوطنية العراقية القانون الانتخابي الجديد رقم (16) لسنة (2005)، الذي ألغى بموجب المادة (28) منه الأمر رقم 96 لسنة 2004. وجاء في الأسباب الموجبة التوجيه (باعتماد نظام انتخابي يكون أكثر تمثيلا للناخبين وهو نظام الدوائر المتعددة مع عدم إهمال ميزة نظام الدائرة الواحدة) وتم تقسيم العراق إلى (18) دائرة انتخابية[(2)]، بعدد محافظات القطر وخصص لكل دائرة عدد من المقاعد تتناسب مع عدد الناخبين المسجلين في 2005/1/30، وخصص لهذه الدوائر (230) مقعداً. وأعتبر العراق منطقة انتخابية واحدة بالنسبة لـ(45) من المقاعد المتبقية تقسم حسب طريقة التمثيل النسبي.

*– في انتخابات 7 اذار 2010م جرى تعديل قانون الانتخابات السابقة رقم(16) لسنة 2005م، واصدار قانون(26) لسنة 2009 واعتمد هذا القانون على العمل بالنظام النسبي والقائمة المفتوحة بدلاً من القائمة المغلقة وعدَّ كل محافظة دائرة انتخابية وبذلك تعددت الدوائر الانتخابية فشي البلاد[(3)].

---

(1) معتز اسماعيل خلف، مصدر سبق ذكره ، ص427.

(2) نصت المادة(15/ثانياً) من قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم(16) لسنة 2005 على(ثانياً:– تكون كل محافظة وفقاً للحدود الادارية الرسمية دائرة انتخابية تختص بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين في المحافظة حسب انتخابات 30/كانون الثاني/2005(المعتمد على نظام البطاقة التموينية)

(3) قانون الانتخابات بالعراق رقم(26) لسنة 2009، مجلة دراسات، ص427.

*-اعتمد العراق في انتخابات 30 نيسان 2014م على القانون الجديد رقم (45) لسنة(2013) والذي يستند على اعتماد القائمة المفتوحة واجازة الترشيح الفردي وعد المحافظة دائرة انتخابية، واعتمد أليه(سانت ليغو)، إذ تقسم الأصوات الانتخابية للقائمة على الاعداد الفردية المعدلة وفق الصيغة العراقية التالية(1،3،5،7،9،.....)[1].

*- عندما جرت انتخابات عام (2018) بدأ ت بتغيير بسيط في بعض فقرات القانون مع الابقاء على آلية الترشيح في النظام الانتخابي نفسه، اما التغييرات فاقتصرت على زيادة بعض المقاعد النيابية، إذ بلغت(329) مقعداً اضافه الى تخصيص مقعد واحد للكرد وقد عدلت الصيغة الانتخابية وتوزيع المقاعد على وفق صيغة (سانت ليغو) المعدلة لتصبح(1،3،5،7...إلخ)[2].

*- وفي انتخابات(2021) تم اجراء تغير جذري في النظام الانتخابي وتم استبدال نظام التمثيل النسبي بنظام الترشيح الفردي، ونظام الدوائر الانتخابية المتوسطة، إذْ قسمت المحافظات الى دوائر انتخابية واصبح عدد الدوائر الانتخابية مطابقة لعدد المحافظات، وتم الاستغناء عن نظام التمثيل النسبي بالنظر للمطالبات الشعبية الرافضة له والمطالبة بتغيره ولمعالجة النتائج الحاصلة نتيجة سوء التطبيق النظام فنظام التمثيل النسبي يُعدَّ من افضل الأنظمة الانتخابية المطبقة في دول العالم شرط أن يكون تطبيقه بصورة صحيحة وفي بيئة ملائمة[3].

ثانياً: التحديات التي واجهت تطبيق النظم الانتخابية في العراق بعد عام 2005

يواجه النظام الانتخابي في العراق تحديات كبرى ليس من السهولة تجاوزها أن استمرت الإجراءات الانتخابية والصرعات بين القوى السياسية بذات الشكل القائم اليوم على السلطة والارض والمصالح، ولا بد ايضاً للعراق من التخلص من التدخلات الخارجية لاسيما بعد اتمام الإنسحاب الأمريكي من البلاد، وبروز القرار السياسي العراقي بشكل واضح لبناء الدولة، على اسس صحيحة وسليمة بعيدة عن المحاصصة الطائفية والخروج من المصالح الضيقة والثقافة المحلية الى حيز البعد الوطني والثقافة الشمولية لبناء دولة

---

[1] وجناء رزاق عبد، مصدر سبق ذكره، ص838.01920-2018

[2] نظام عبد الهادي سوادي، **نظره تاريخية في الانتخابات البرلمانية العراقية(1920-2018)**، دائرة الاعلام والاتصال الجماهيري، ص25.

[3] وجناء رزاق عبد، مصدر سبق ذكره، ص839.

عصرية متمكنة، وتأسيساً على ذلك يمكننا أن نحدد التحديات التي تواجه النظام الانتخابي في العراق بعد عام(2005م)،وهي[1]:

1- التحديات الداخلية.

أدى فشل الأنظمة الإنتخابية التي تم اعتمادها في العراق بعد عام 2003 بسبب دخول البلاد في كثير من الأزمات السياسية وفقدان الأمن، وانتشار الفساد بكل أنواعه، وتجسيد الطائفية، ونقص الخدمات في مختلف المجالات، وتوجه الطبقة السياسة الى خدمة مصالحها الذاتية على حساب مصالح المجتمع، مع انفراط عقد الوحدة الوطنية، واثر التداخلات الخارجية في سياسة البلاد الداخلية والخارجية فأدت تلك المسائل وغيرها الى تذمر عام في المجتمع العراقي وقادت الى احتجاجات عامة في أكتوبر/ تشرين ثان عام(2019م) للمطالبة بالأصلاح السياسي بعد عام(2003م) والعمل على اصلاح المنظومة القانونية المنظمة للانتخابات البرلمانية ومحاربة الفساد والطائفية، والميلشيات المختلفة، والمحافظة على أمن البلاد واستقرارها ورفع ماكنة مجتمعها وجعل النظام الانتخابي في العراق يتلائم مع التنوع المجتمعي العراقي لتجنب النزاعات المذهبية والعربية[2].

ومن المؤكد ان التحديات التي تتصل بالصراعات والخلافات الداخلية بين القوى السياسية الموجودة على الساحة، لم تتمكن من بلورة رؤية وطنية تتسع للجميع، وتعمل على بناء الوطن على أُسسٍ موضوعية وتنهض بمهمة بناء المجتمع، وتحقيق قدراً من الممارسة الديمقراطية التي تعد السبيل الوحيد الواجب على الحكومة القيام به والعمل على تنفيذه لبناء المجتمع بناءاً سليماُ ومراعاة حقوقه، ويمكن تقسيم التحديات الداخلية الى نوعين هما[3]:

الأول: التحديات الجوهرية. وهي المشاكل والمعضلات التي تقف حجر عثرة في تحقيق النظام الديموقراطي، وتؤدي الى منع إجراء الأنتخابات بسهولة ويسر وسلاسة ومن أبرز التحديات التي تواجه النظم الأنتخابية في العراق بعد (2005) الآتي[4]:-

---

[1] عبد الواحد مشعل،" تحديات الحكومة العراقية الجديدة في مجتمع متأزم"، **مجلة أراء حول الخليج**، العدد68(العراق)، ص33.

[2] مهدي جابر مهدي، "اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد405(بيروت2012)، ص155.

[3] ستار جبار علاي،" الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد54(العراق)، ص120.

[4] شورش حسن،" **التحديات التي تواجهها الانتخابات العراقية القادمة**"، مقالة منشورة على النت بتاريخ 4/9/ 2021 . ايضاً ينظر : احمد عيد، **التحديات الإقتصادية التي تواجه العراق بعد انتخابات 2021**، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية

1- التحديات الأمنية، من أهم التحديات التي ترافق الانتخابات في العراق هو ارتفاع وتيرة العنف بكل اشكاله وصوره. ويمكن تفسير هشاشة الوضع الأمني المتردي في العراق خلال السنوات الماضية بأمرين **الأول:** ضعف قوات الأمن العراقية مما مكن الجماعات المسلحة من تنفيذ عملياتها دون أن تتمكن القوات الأمنية من التصدي لها أو إحباطها، **والثاني:** يتعلق بعلاقات العراق مع دول الجوار، فما يتحقق من أمن داخل العراق يتوقف بدرجة كبيرة بضبط دول الجوار حدودها مع العراق، وبذلك يعد الجانب الأمني واستقراره من اهم التحديات التي تواجه النظام الأنتخابي في العراق إذ أن الإستقرار السياسي يعني إستقرار الوضع الأمني مما ينعكس ايجاباً على إجراء الأنتخابات بحرية وأمان [1].

2- المشاركة الضئيلة للمواطنين في الإنتخابات، بسبب مخاوف المواطنين من العملية الإنتخابية، وهي مخاوف حقيقية تستند الى حالة الاحباط لدى الناخب العراقي من الوضع السائد في كل جوانبه الخدمية والسياسية والامنية التي تزداد سوءا وتراجعا يوما بعد يوم.

3- ازمة المصداقية ونزاهة الانتخابات، فالتجارب الانتخابية السابقة التي كانت الاسوء على الاطلاق منذ 2003 فجعلت العملية الانتخابية والشرعية الديمقراطية على المحك، وكانت التجربة الالكترونية تجربة فاشلة بل تركت سمعية سيئة الصيت لدى الناخبين والمراقبين المحليين والدوليين، فغدت العملية الانتخابية شكلاً بلا مضمون ومسرحية لإضفاء الشرعية على السلطة السياسية وذلك جعل من مسؤولية المفوضية العليا للانتخابات مسؤولية كبيرة وحساسة تتعلق بثقة المواطن بالعملية وعدم تكرار التجارب السابقة.

4- أزمة الثقة بين الناخبين والمنتخبين، إذ أثبتت التجارب السابقة حالة عدم وجود الثقة بالمرشحين ووعودهم الكثيرة للناخبين، وعدم إنجاز أيّاً منها، وكانت اليات واساليب الدعاية للمنتخبين يشوبها التضليل في الكثير من جوانبها، فالترشيح للانتخابات النيابية والتمثيل في البرلمان هي تمثيل سياسي بامتياز اكثر مما هو خدمي على عكس انتخابات مجالس المحافظات، لذلك فان الوعود الكبيرة بتقديم الخدمات وتحسين الوضع الخدمي والمعاشي للمواطنين في دائرة انتخابية معينة يدخل من قبيل التضليل واغواء الناخبين اذ ليس من اختصاص السلطة التشريعية تقديم الخدمات وانما تشريع القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية. وهذه الحالة وتكرارها مع الانتخابات السابقة ولدت حالة عدم الثقة بين الناخبين والمرشحين، اضف الى ذلك الفجوة الكبيرة بين المواطن العادي والنائب البرلماني وما يتمتع به من مزايا ومادية تفوق المواطن العادي بمئات الاضعاف.

(راسام)،(العراق:2021). وخميس خلف موسى، ومازن عيسى الشيخ راضي: **التنمية الاقتصادية في العراق**، جامعة الكوفة ، 2000 ، ص 30 .

[1] ايمان احمد رجب، "إستقرار العراق: علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد179، (2010)، ص121-122.

5- انعدام البديل السياسي للطبقة السياسية الحالية والنخبة الحاكمة منذ عقدين من الزمن، فالانتخابات في التجارب الديمقراطية اما تأتي ببديل السلطة السياسية او تكون مداولة بين حزبين متنافسين في نظام الثنائية الحزبية، لكنه في العراق لا هذا ولا ذاك وانما اعادة اعطاء الثقة بالأحزاب الحاكمة وتتغير في بعض الوجوه السياسية ليس اكثر [1].

6- الأخذ بمبدأ المحاصصة في العملية السياسية بحيث اصبحت جزءا من العرف الدستوري في الرئاسات الثلاث بين الكورد والسنة والشيعة، فلا يمكن ان نشهد كورديا او سنيا على راس السلطة التنفيذية لكي نتوقع تغيرات في سياسة ادارة الدولة والعكس بالنسبة للسلطة التشريعية.

7- غياب الرؤية السياسية والبرامج الانتخابية لدى المتنافسين، فلا برامج انتخابية للكيانات السياسية المتنافسة ومن الصعب ايجاد رؤية سياسية واقتصادية واضحة لإدارة الدولة لديها وانما يكون تركيزها على إستدرار عواطف المواطنين وما يعانونه من قضايا يومية والتي تدخل في باب التضليل للناخبين.

8- غياب الوعي الانتخابي بالنسبة للناخبين، فالناخبون في العراق مقسمون اما مذهبيا واما حزبيا واما طائفيا دون الاكتراث للبرنامج السياسي الذي يتبناه ذلك الحزب او تلك القائمة.

9- التجاذبات الدولية بشأن الخارطة السياسية التي تنتج عن نتائجها والضغط بإيجاد نوع من الخارطة السياسية تعكس الاجندات الدولية والاقليمية، وذلك ما يجعل تشكيل الحكومة المقبلة صعبة جدا ما يضع العراق برمته امام احتمالات معقدة وغير متوقعة في ظل صيرورة الحكومة الحالية الى حكومة تصريف اعمال وعدم تشكيل حكومة أُخرى.

10- آليات العد والفرز الالكتروني واليدوي والمطابقة بينهما والمدة التي تستغرها للإعلان عن النتائج النهائية والمصادقة عليها تحديا اخر امام مؤسسة الانتخابات التي بذلت جهودا لا يستهان بها في سبيل انجاح العملية الانتخابية واعادة الثقة الى الناخبين.

---

[1] . Alnasrawi، Abbas (1994). The Economy of Iraq: Oil، Wars، Destruction of Development andK see : Ajil, Emad Wakaa. "Challenges of the parliamentary system in Iraq after 2003." Tikrit Journal For Political Science 3.10 (2019): 101-128.

ايضاً ينظر : ناهد ابو زيد، الانتخابات العراقية وتحديات العملية السياسية، تقرير بي بي سي- بغداد
30 أبريل/ نيسان 2014

11- تدهور الأوضاع الإقتصادية في البلاد، وانتشار البطالة بين عموم فئات الشعب، وتردي الخدمات، وتوقف المشاريع، وانتشار الفقر والعوز والحاجة دون ايجاد حلول من مختلف الحكومات المتعاقبة مما دعا فئات عريضة من الجماهير للخروج بتظاهرات عارمة في تشرين الثاني 2019 للمطالبة بتحقيق إصلاحات مهمة في الجانب الاقتصادي والأمني[1]، بعد فشل الانتخابات السابقة في إحداث أي تغييرات جذرية في نظام تهيمن عليه الميليشيات، وتقود تمرد واضح وسيطرة كبيرة للمكاتب الاقتصادية المرتبطة بالأحزاب مع تغول كبير للميليشيات في جميع مؤسسات الدولة فيما تواجه الحكومة ديونًا والتزامات تزيد عن 130 مليار دولاراً، كما تواجه الدولة اقتصادا هشا يعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط الذي تأثر بالتغيرات الدولية وأزمة كوفيد-19 مما قلص من قدرة العراق على تحقيق تدفقات نقدية تمكنه من تطوير النشاط الاقتصادي ومواجهة التحديات الكبرى كالبطالة وضعف الإنتاج الزراعي والصناعي وغيرها[2] .

س - كما يواجه العراق تحديات سياسية واقتصادية لضمان استمرار الربحية من موارده الطبيعية الأساسية، االتي فتعتمد على البنية التحتية النفطية التي تم بناءها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والتي تحتاج إلى إصلاح كبير إذا كان النفط سيوفر عائدات مستدامة، علاوة على ذلك فإن نظام خطوط الأنابيب هو هدف لهجمات تخريبية[3]، ويخضع في اغلب الأوقات لسيطرة الميليشيات وارضائها، مع وجود تحديات اقتصادية كبيرة اخرى تواجهه الإقتصاد العراقي[4] .

الثاني: التحديات الشكلية. وهي تحديات ومعضلات ومشكلات يعاني منها ابناء المجتمع وتؤثر سلباً في تطبيق النظام الأنتخابي والفكر الديمقراطيّ ومن أبرز تلك التحديات التي يعاني منها المواطنون أثناء الانتخابات[5].

---

(1) Griffin، P. (2017). Iraq: Assessment of the Economic Impact of Energy Subsidy Reduction. Economic Consulting Associates (2017). Cost of Service and Tariff Design/Rationalization Study for Electricity Supply in Iraq

(2) . Baringanire، P.، and Bhatia، M. (2017). Iraq Vision 2030 Energy Policy Note

(3) محمد علوان، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر والمستقبل، ط4(العراق: دار الملاك للنشر، 2014) ، ص121.

(4) نفس المصدر، وعبد الرازق فارس الفارس، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 363 (العراق: 2009) ، ص 29 ، وفريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق التقييم الاستراتيجي، ط1(بيروت: معهد الدراسات، 2007)، ص32.

(5) لبنى صادق ابو زهيد ،**ابرز مشاكل الانتخابات:** موقع يوميات ودق،2023، متاح على الرابط: تم الاطلاع https://www.wadaq.info.com. 2023/4/11

أ. إنعدام الشفافية والنزاهة والمصداقية في الانتخابات، رغم أن القانون حرص كُلّ الحرص على أن تكون الانتخابات نزيهة وشفافة وتتمتع بالمصداقية الكاملة، وشيوع العنصرية في انتخابات المرشحين بسبب صلة القرابة والعلاقات، الحزبيّة وميل الأفراد لانتخاب وتعيين أفراد من قبائلهم أو عوائلهم او احزابهم، وبالتالي انحسار نطاق العملية الديمقراطية التي هي أساس نظام الانتخابات.

ب. العشائرية وميل أفراد العائلة الواحدة لتعيين أفراد عائلاتهم بغض النظر عن مستواهم الثقافي والتعليمي والسياسي وغيره اصبح من ابرز التحديات التي تواجه النظام الانتخابي في العراق.

ت. قلة الوعي بين أفراد المجتمع حول أهمية الانتخابات، فهناك نسبة عالية من الناخبين لا يحضروا مراكز الاقتراع للتصويت بدعوى أن الانتخابات ليست من اهتمامهم.

ث. ضعف البرنامج الانتخابيّ والأهداف التي تم عرضها على الجمهور والأفراد وعدم تطبيقها فيما بعد،.وصعوبة في إثبات قدرة المرشح وكفاءته ومحاولة الوصول الى تحقيق برنامجه وأهدافه .

ج. بروز ظاهرة تغرير وخداع المواطنين بتحقيق الاهداف التي تم اعلانها في برامج الحزاب والكتل السياسية، لكنها على أرض الواقع بعد اختيار المرشح لا نجد لها أثر وبالتالي كانت الأهداف شكلية فقط بالمسمى، وهذا أدى إلى زعزعة الثقة بالمرشحين.

ح. تقسيم المجتمع باتجاهات مختلفة تبعا للأنتماءات الحزبية والدينية والطائفية والعنصرية، واستخدام الرشوات في العملية الانتخابية، وتقديم المصالح الشخصية وانتشار المحسوبية والمنسوبية.

خ. صعوبة الوصول للانتخابات؛ بسبب إجراءات الأمنية التي ترافق العملية الانتخابية.كما وجود مشكلة الفقر والأميّة والاضطهاد والخوف أدى إلى عدم سلامة إجراءات العملية.

د. دور المنظمات التي تقوم بمراقبة الانتخابات دوراً هاماً في الحرمان من التمتع بالحق في التصويت، وضعف مشاركة المرأة بالانتخابات.

الثالث: التحديات الخارجية. تتمثل تلك التحديات في مواقف الدول الخارجية المؤثرة في اللعبة السياسية داخل العراق، ومحاولة كلٌ منها فرض أجندتها، وتحقيق سياساتها في العراق عبر شبكة واسعة من المصالح والأذرع السياسية داخل العراق لفرض وجودها وهيمنتها على مقدرات البلاد، وجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات بين الخصوم وخط صد لأمنهم القومي. وقد فرضت التدخلات الإقليمية والدولية على العراق داخليا وخارجيا مجموعة من التحديات والقيود المتشابكة والتي القت بضلالها على الاوضاع الداخلية للمجتمع وفي مقدمتها اجراء الانتخابات التشريعية وتحديد معالم النظام، ومن أهم أشكال التحديات الخارجية[1] :

[1] مصطفى الدراجي، **التحديات الداخلية والخارجية لحكومة السيد السوداني**، سلسلة إصدارات مركز بيان للدراسات والتخطيط(العراق2023)، ص17، متاح على الرابط: تم الاطلاع بتاريخ8/4/2023 .https://www.bayancenter.com

1-الوجود الأمريكي في العراق. إذ تمارس الحكومات الأمريكية ضغوطها على العراق يشكل عام والأنتخابات التشريعية بشكل خاص للعمل فوز المرشحين المؤيدين للسياسة الأمريكية وتنفيذ أجندتها في استمرار انسيابية المصالح والتواجد الأمريكي في العراق بدعوى توفير الدعم والحماية للحكومة العراقية من الأرهاب، رغم ان ذلك التواجد يلقى معارضة شديدة من طوائف واسعة من المجتمع العراقي.

2-أزمة العلاقات الأمريكية – الإيرانية. والتي تشكل تحدياً واضحاً لمسار الانتخابات التشريعية في العراق كون ان ايران تمثل تحديا للمشروع الأمريكية في العراق، وان الصراع الأمريكي الإيراني سيجعل من العراق بمنزلة ساحة حرب ويعرض الأمن والإستقرار السياسي والإجتماعي في البلاد للخطر ويهدد كيان الدولة العراقية وأمنها وسيادتها إقليمياً ودولياً ويساعد في إنقسام المجتمع العراقي[1] .

3-تهديد الجبهة السورية للأمن القومي العراقي، وبالتالي النظام السياسي والإنتخابي في العراق، كما أنَّ كثرة تسرب الأرهابين من سوريا الى العراق يؤدي الى زيادة وتيرة العمليات الأرهابية، وبشكل خاص إذا انسحبت روسيا من سوريا بسبب حربها مع أوكرانيا مما تؤثر ذلك سلباً على مسألة الإنتخابات التشريعية في العراق.

4-التدخل الإيراني في العراق، أن لهذا التدخل ضغطاً يتنامى بإزياد على العراق ليكون جزءاً من المشروع الأيراني لإنشاء تحالف الشرق لكسر حاجز العزلة عن ايران بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها[2] .

5-تدخل دول الجوار وإسرائيل. يعمل تدخل بعض دول الجوار واسرائيل في شئون العراق على إرباك الأوضاع الداخلية، وخلق حالة من الفوضى في توجهات الرأي العام مما يؤثر سلباً على الأنتخابات التشريعية التي تمارس في البلاد لإخيار المرشحين والحكومة التنفيذية.

6-تطور العلاقات العراقية – الصينية. لإنها تعدُّ تهديداً كبيراً للعلاقات الأمريكية- العراقية كما هو مقرر في سياسة الولايات المتحدة الامريكية التي تنظر الى الصين باعتباره تمثل تهديداً استرتيجياً مستقبليا لها، وان توسع العلاقات العراقية- الصينية وتطورها في الفترة الأخيرة يسبب انزعاج الجانب الأمريكي مما قد يعرض العراق لمضايقات اقتصادية ومالية من الجانب الأمريكي لأرتباط العراق إقتصادياً مع الولايات المتحدة وتشديد البنك الفدرالي الأمريكي القيود على الكيانات والأشخاص بحجة غسيل الأموال أو دعم الإرهاب مما يجعل التأثير الامريكي على المجتمع العراق ونظامه السياسي والإنتخابي واضحاً[3].

---

[1] المصدر السابق، ص15 .

[2] المصدر نفسه ، ص 16 .

[3] أياد العنبر، **الى أين تتجه بوصلة السياسة الخارجية**، موقع الحرة، 25 ديسمبر 2021، متاح على الرابط الاتي :
https://www.alhrra.com/differ--_angle.com.

ثالثاً: النظام الانتخابي الأمثل للواقع السياسي في العراق وتحقيق التوجهات السياسية للفرقاء .

أن النظام التمثيل النسبي هو أشهر الأنظمة التي تم العمل بها منذ عام(2005–2021م) سواء كان بالقائمة المغلقة قبل سنة (2005) وبالقائمة المفتوحة بعد عام (2005)، وسواء كان العراق دائرة انتخابية واحدة قبل عام(2005) أو متعدد الدوائر (بعد 2005)، وهو نظام يهدف لتحقيق زيادة في التمثيل السياسي بالبرلمان بما يحقق أوسع مساحة للشرعية ومن ثم الوصول لنتيجة مطلوبة وهي: تحقيق استقرار سياسي، لكن ما حصل من تطبيق للنظام الانتخابي نجح في توسيع قاعدة التمثيل بين المجموعات السياسية التي سمح لها بالعمل السياسي، لكنه فشل بتحقيق الاستقرار الذي يمكن الدولة من تحقيق الرفاهية وتسوية النزاعات وتوزيع الموارد بين المواطنين، كما حرم نظام الدوائر المتعددة طيفاً واسعاً من العراقيين (الاقليات والأحزاب الشيوعية) للحصول على مقاعد لهم بمجلس النواب، كونهم ينتشرون على شكل جماعات صغيرة بمناطق متفرقة، ونظرا لفشل جميع الأنظمة الإنتخابية التي تم تطبيقها في العراق في تحقيق الإستقرار السياسي والعدالة في تمثيل الأحزاب والكتل المختلفة في البرلمان، والقضاء على الفساد والطائفية والعنصرية، ومنع التدخل الخارجي وتحقيق الأمن والنظام داخل المجتمع فإننا نضع أكثر من خيار لإقرار نظام أنتخابي أمثل يمثل إرادة الشعب ويحظى بتأييد طوائف واسعة من المجتمع العراقي ومن أهم تلك الخيارات[1]:

الخيار الأول: الإستمرار بتطبيق نظام التمثيل النسبي وعدم تغييره لأنه من أفضل الأنظمة الأنتخابية التي تتناسب وتوجهات الأحزاب والكتل السياسية وأغلبية طوائف المجتمع العراقي شرط أن يتم اعتماد نسبة(1) في نظرية (سانت ليغو) وتطبيقها بصورة صحيحة ودون تعديلات لان ذلك يساهم في ظهور التمثيل الحقيقي للناخبين في بلد تتنوع فيه الطوائف والاديان(2) .

أما إحتساب نسب القاسم الإنتخابي بـ(1،4 ، 1،7 ....) فيؤدي ذلك الى حرمان الأحزاب والكتل الصغيرة من حقها في الحصول على مقاعد انتخابية في البرلمان،كما أنَّ استخدام تلك النسب لا يجوز أن يكون بالإعتماد على الآراء والرغبات الشخصية والإجتهادات الفردية لان ذلك يؤدي الى نفور الناخبين وعزوفهم عن المشاركة في الانتخابات، بل لابد من دراستها بعناية ودقة وعمق من قبل جهات مختصة لها باع طويل في تخصص الأنظمة الأنتخابية وتوجهات الرأي العام في المجتمع، لمعالجة العواقب والآثار السلبية والنتائج عند تطبيقها على الواقع الأجتماعي[3].

---

(1) وجناء رزاق عبد، مصدر سبق ذكره، ص839 - 840.

(2) المصدر نفسه ، ص839.

(3) وجناء رزاق عبد ، مصدر سبق ذكره، ص842 .

أن الأخذ بالنظام الإنتخابي الذي تم إختياره بأخذ بنظر الأعتبار: التنوع الثقافي، والعرقي، والأجتماعي للعراق، ويتناسب مع نوعية الناخبين وتنوعهم الثقافي والعرقي والأجتماعي ويساهم بشكل فعال في زيادة نسب المشاركة في الأنتخابات ويمثل أعداد كبيرة من الناخبين في انتخابات البرلمان والأنتخابات المحلية لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي ويقلل من الإعتراضات على نتائج الأنتخابات[1].

الخيار الثاني. الأخذ بنظام الدورتين، وزيادة نسبة الحسم .

1: وضع نسبة محددة تسمى بـ(نسبة الحسم) لا بد للمرشح من تجاوزها للوصول الى قبة البرلمان أي انها نسبة مئوية من أصوات الناخبين يحصل عليها المرشح مثاله هو وضع سقف 5% من نسب الأصوات المشاركة بالانتخابات على من يريد دخول البرلمان الحصول عليها، وبهذه الطريقة سيتم منح اصوات القوائم الصغيرة للقوائم ذات التاثير الاكبر، وتحت هذا العامل ستندفع القوى السياسية الصغيرة للاندماج ببعض من اجل ان تصل الى قبة مجلس النواب، مما يؤدي الى اندماج مجموعات محددة من القوى على اسس وطنية من اجل الحصول على اكثر الاصوات.

2: اللجوء لنظام الدورتين الانتخابية، يجعل من القوائم المشتركة في دورة الانتخابية الاولى يحق والتي فازت بأغلبية مطلقة لا تحتاج أن تشارك إنتخابات الدورة الثانية، وان لم تحقق الفوز بأغلبية مطلقة فانه يتم اللجوء لخيار الدورة الانتخابية الثانية. وفي هذه الدورة لا تشترك جميع القوائم التي شاركت في الدورة الاولى ، وانما يتم اختيار فقط اول ثلاث قوائم فائزة، وتدخل هذه القوى بانتخابات جديدة، وفيها ستظهر أغلبية، ملائمة لمشروعها السياسي. لكن عيب هذا الخيار ان عليه ان يعتمد العراق كدائرة انتخابية واحدة.

وفي الحالتين، فان القصد الاساس هو ضمان مشاركة القوى السياسية الصغيرة بالعمل السياسي، وهنا يتوجب تطبيق النظام الفدرالي، وإتاحة فرصة للقوى الصغيرة للتمثيل ضمن اطر إقليمية وليس اتحادية، لحين حصول تغير في الفهم المجتمعي باتجاه إعطاء وزن اكبر لتلك القوى بما يضمن وصولها للسلطات الاتحادية.

الخيار الثالث: الأخذ بالنظام الرئاسي. وفي هذا النظام ستكون الصلاحيات بيد رئيس الدولة الذي ينتخب من قبل الشعب مباشرة، وتلك الصلاحيات تمكنه من إدارة الدولة، مهما كانت نتيجة الخارطة السياسية في البرلمان، فكلاهما الرئيس والبرلمان سيكونان منتخبين من قبل الشعب مع تمكين الرئيس على البرلمان في جانب من الصلاحيات، التي تمكنه من اداء عمله. وهذا الأمر يتطلب إجراء تعديل على الدستور، ومن ثم لن يكون هناك حاجة لتعديل النظم الانتخابية.

[1] المصدر السابق، ص 843 .

الخاتمة.

اتجهت الحياة السياسية في العراق بعد العام 2005 لبناء نظام سياسي ديمقراطي، وتم اعتماد وسيلة الانتخابات التشريعية العامة لملئ مقاعد البرلمان ومنه يتم اختيار الحكومة، وتم اعتماد نظم إنتخابية متعددة تحقق اقصى قاعدة تمثيل في البرلمان والحكومة، وليكون النظام السياسي اكثر استقرارا. لكن ظهرت في العراق جراء تطبيق النظم الانتخابية منذ عام 2005 مشكلتين:

الأُولى: اتجاه القوى التي أثرت على وضع العراق ومستقبله نحو إثارة مسألة الانتماءات الطائفية والعرقية والحزبية والإقليمية وجعلها قضية سياسية.

الثانية: اهتمام النظم الإنتخابية بمسألة توسيع قاعدة الشرعية لمشاركة أكبر عدد من الناخبين للمشاركة في العملية الإنتخابية. ومما تقدم نستنتج الآتي:

1- يقوم النظام الإنتخابي في العراق على أساس التمثيل النسبي في توزيع المقاعد البرلمانية على الفائزين في الإنتخابات التشريعية.

2- شهدت النظم الإنتخابية في العراق العديد من التغيرات التي كان هدفها خلق بيئة سياسية مستقرة.

3- لم تستطع النظم الانتخابية بعد 2005 تطبيق الديمقراطية لضمان المشاركة بالعملية السياسية لجميع العراقيين مما ادخل النظام السياسي بأزمة شاملة، وصارت العملية السياسية التي تم إطلاقها غير قادرة على استيعاب الجميع، ومن ثم فان التجربة الديمقراطية صارت معطلة من الناحية الفعلية، وقد تجلت أزمة النظام السياسي في العراق بوجود نهج يرغب السيطرة على الدولة، ووجود نظام انتخابي يسعى لمعالجة مشكلة الشرعية وتوسيع قاعدة التمثيل بين القوى داخل العملية السياسية وليس داخل المجتمع.

4- تسبب استخدام نظام التمثيل النسبي المعدل بعدم تحقق أغلبية برلمانية تسمح بظهور حكومة مستقرة، وهو ما زاد من حجم الخلاف بين القوى السياسية، فتم اجبار الحكومات المتعاقبة على اعتماد التوافقية والمحاصصة لضمان وجودها في الحكومة، ومن ثم تكرار نفس وجوه السياسيين؛ في حين كان العمل السياسي يواجه مشكلة متعلقة بتقليص مساحات شرعيته.

5-لم يحقق أي حزب أو ائتلاف سياسي منفرد أغلبية تسمح له بتشكيل حكومة مستقرة، بل عملت الحكومة بطريقة غير منسجمة، كحال البرلمان، ومن ثم عجز كل من الحكومة والبرلمان عن تحويل الدولة لسلطة يحتمي بها المواطن، بل أصبحت الدولة غطاءاً للأحزاب الفائزة التي هيمنت على البرلمان والسلطة حتى من

دون وجود أغلبية سياسية. ومع هذه الهيمنة وبظل الصراع الحزبي، صار الاستقرار الحكومي اول المفقودين بالعملية السياسية بسبب عدم قدرة النظام الانتخابي على إنتاج أغلبية سياسية تمكنها من تشكيل حكومة، وصار عدم الاستقرار الحكومي يدفع لتعميق حالة عدم الاستقرار السياسي.

6–لم تحقق النظم الانتخابية السابقة التي جرت في العراق رغبة الناخب العراقي، ولم تحترم صوته الانتخابي. وأدت تلك النظم الى سيطرة الكتل السياسية الكبيرة على المشهد السياسي العراقي، وعملت على ترسيخ مبدأ المحاصصة الطائفية فحولت العراق الى بلد تسوده الطائفية السياسية والدينية، واستمرار الازمات السياسية، وانتشار الفساد بكل أنواعه، وفقدان الامن، وتعدد مراكز القوى الخارجية على اطار القانون.

7–الإستمرار بتطبيق نظام التمثيل النسبي وعدم تغييره لأنه من أفضل الأنظمة الأنتخابية التي تتناسب وتوجهات الأحزاب والكتل السياسية وأغلبية طوائف المجتمع العراقي شرط أن يتم اعتماد نسبة(1) في نظرية (سانت ليغو) وتطبيقها بصورة صحيحة ودون تعديلات .

8–ان هناك عدة طرق لتعديل النظام الانتخابي واصلاحه ليكون قادرا على تحقيق أغلبية بظل اعتماد نظام التمثيل النسبي ومنها:

أ–اعتماد نظام الحد الأدنى من الأصوات للوصول للبرلمان على غرار التجربة التركية،

ب–أو اعتماد نظام الدورتين الانتخابية بما يمكن من تحقيق أغلبية داخل البرلمان.

ج–في حالة اعتماد نظام الحكم الرئاسي، يصبح شكل النظام الانتخابي الذي سيتم اعتماده، غير مؤثر طالما ان رئيس الدولة سيكون له من السلطات ما تجعله قادرا على إدارة البلد بغض النظر عن حجم ونوع التعددية داخل البرلمان.

Conclusion:

The political landscape in Iraq shifted towards building a democratic political system after 2005، utilizing general legislative elections to fill parliamentary seats and select the government. Multiple electoral systems were adopted to ensure maximum representation in parliament and the government، aiming for a more stable political system. However، implementing these electoral systems in Iraq since 2005 has revealed two problems:

Firstly، the influence of forces shaping Iraq's situation and future has led to the exacerbation of issues related to sectarian، ethnic، party-based، and regional affiliations، making them political matters.

Secondly، electoral systems have focused on expanding the legitimacy base to involve a larger number of voters in the electoral process.

المصادر

-القران الكريم

اولاً: المعاجم.

1-أحمد عطية السعيد، **المعجم السياسي الحديث**، ط1(بيروت: شركة بهجة المعرفة).

2-**المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعاجم وإحياء التراث، ط8(إسطنبول، دار الدعوة 1989م).

ثانياً: الكتب باللغة العربية.

1- ابتسام القرام، **المصطلحان القانونية في التشريع الجزائري (باللغتين العربية والفرنسية)**، ط1(الجزائر: قصر الكتاب – البليدة، 1989م).

2- إبراهيم عبد العزيز شيحا، **النظم السياسية والقانون الدستوري**(مصر: منشأة المعارف الإسكندرية).

3- أحمد الدين، وعبد الفتاح ماضي وآخرون، **الإنتخابات الديمقراطية وواقع الإنتخابات في الأقطار العربية**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م).

4- بلال أمين زين الدين، **النظم الأنتخابية المعاصرة**، ط1(مصر: دار الفكر الجامعي،2011م)، ص66.

5- جمال الدين محمد، **لسان العرب**، ط1(مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة).

6- رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية، وممارسته العملية**، ط1(بيروت – لبنان: در الفكر المعاصر، 2000م).

7- سعاد الشرقاوي، عبدالله نصيف، **نظم الانتخاب في العالم المعاصر وفي مصر**، ط1(القاهرة: دار النهضة العربية، 1984).

8- عبدو سعد، **النظم الانتخابية**، ط1(لبنان: منشوا رت الحلبي الحقوقية، 2005).

9- عبد الرزاق سليمان احمد، ليلى بنت صالح، **جغرافية الانتخابات**، ط1(بيروت: الدار العربية للعلوم،2006).

10- فريق ابحاث، **ديناميكيات النزاع في العراق التقييم الاستراتيجي**، ط1(بيروت: معهد الدراسات، 2007).

11- لويس معلوف، **المنجد في اللغة والأعلام**، ط3(بيروت، دار الشروق، 1986م).

12- محمد علوان، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر والمستقبل، ط4(العراق: دار الملاك للنشر، 2014).

13- محمد المجدوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم**، ط1(بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000).

14- مصطفى محمود عفيفي، نظامنا الانتخابي في الميزان، ط1(القاهرة: مكتبة سعيد رأفت،1984).

ثالثاً: الكتب المترجمة.

1-أندرو رينولدز واخرون، أنوع النظم الانتخابية، ترجمة كريستينا خوشابا بتو، ط1(العراق: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2001).

2-دوفرجيه موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ،الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة د. جورج سعد، ط1(لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،)1992.

رابعاً: البحوث المنشورة.

1-سربست مصطفى رشيد آميدي، أنواع النظم الأنتخابية والعراق نموذجاً (دراسة تحليلية مقارنة)،(العراق).

خامساً: الدوريات العلمية.

1- اياد خضر عباس، "أثر النظام الانتخابي على التمثيل النيابي في العراق"، **مجلة جامعة تكريت**، ج2، العدد2(العراق:2022).

2- ايمان احمد رجب، "إستقرار العراق: علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد179، (2010).

3- حيدر عبد جساس،" أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد91، 2022.

4- ستار جبار علاي،" الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد54(العراق).

5- عبد الرازق فارس الفارس، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 363 (العراق: 2009).

6- عبد الواحد مشعل،" تحديات الحكومة العراقية الجديدة في مجتمع متأزم"، **مجلة أراء حول الخليج**، العدد68(العراق).

7- قانون الانتخابات بالعراق رقم(26) لسنة 2009، مجلة دراسات.

8- معتز اسماعيل خلف، "الانتخابات والتعايش السلمي في دول ما بعد النزاعات النظام الانتخابي في العراق بعد احتجاجات أكتوبر2019(دراسة حالة)"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، عدد2(العراق:2020).

9- منى جلال عواد، النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام 2003"و مجلة اداب الفراهيدي، العدد،19(العراق:2014).

10- مهدي جابر مهدي، "اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد405(بيروت2012).

11- وجناء رزاق عبد، "النظم الانتخابية ونظام التمثيل النسبي العراق نموذجاً"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، المجلد2، العدد45(العراق: 2022).

سادساً: الرسائل الجامعية.

1- عهود فرحان محمود، "الإنتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على الإستقرار الإجتماعي(2019-2021م)"، **(رسالة ماجستير) غير منشورة**، جامعة تكريت- كلية العلوم السياسية (العراق:2022م).

2- لرقم رشيد، "النظم الأنتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة منتوري قسنطينة(الجزائر:2006).

سابعاً: التقارير.

1-احمد عيد، التحديات الإقتصادية التي تواجه العراق بعد انتخابات 2021، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية (راسام)،(العراق:2021).

2-اشكال النظم الانتخابية، لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات،(السويد:2012).

3-خميس خلف موسى، ومازن عيسى الشيخ راضي: التنمية الاقتصادية في العراق، جامعة الكوفة ، 2000.

4-عبد العزيز عليوي العيساوي، النظام الانتخابي المختلط وفرص تطبيقه في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط(العراق، 2022).

5-وناهد ابو زيد، الانتخابات العراقية وتحديات العملية السياسية، بي بي سي- بغداد، 2023

ثامناً: المراجع الالكترونية.

1- الأمين شريط ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية**، ط1(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2002م)متاح على الرابط: https://democraticac.de.com.

2- أياد العنبر، **الى أين تتجه بوصلة السياسة الخارجية**، موقع الحرة، 2021، متاح على الرابط: https://www.alhrra.com/differ--angle.com.

3- حسين سمير، ما هي مزايا النظام المختلط، موقع أجيب، 2023متاح على الرابط: https://www.ujeeb.com.

4- شورش حسن،" **التحديات التي تواجهها الانتخابات العراقية القادمة**، رأي اليوم، متاح على الرابط: https://www.raialyoum.com

5- لبنى صادق ابو زهيد ،**ابرز مشاكل الانتخابات**: موقع يوميات ودق، 2023، متاح على الرابط: https://www. wadaq.inf.com.

6- محمد مروان، **ما هو تعريف النظام**، موقع موضوع، 2021،متاح على الرابطhttps://mawdoo3.com :

7- مصطفى الدراجي، التحديات الداخلية والخارجية لحكومة السيد السوداني، سلسلة إصدارات مركز بيان للدراسات والتخطيط(العراق2023) https://www.bayancenter.org.com.

تاسعاً: المصادر الاجنبية.

1. Ahmar، M. (2005) Translators Guide to Election Terminology، Stockholm ،

2. .Alnasrawi، Abbas (1994). The Economy of Iraq: Oil، Wars، Destruction of Development andK.

3. Griffin، P. (2017). Iraq: Assessment of the Economic Impact of Energy Subsidy Reduction. Economic Consulting Associates (2017). Cost of Service and Tariff Design/Rationalization Study for Electricity Supply in Iraq

4. . Baringanire، P.، and Bhatia، M. (2017). Iraq Vision 2030 Energy Policy Not

Sources

The Holy Quran

First: Dictionaries

1- Ahmed Attiya Al-Saeed، Modern Political Dictionary، 1st edition (Beirut: Bahjat Al-Ma'rifa Company).

2- The Intermediate Dictionary، Arabic Language Academy، General Administration of Dictionaries and Heritage Revival، 8th edition (Istanbul، Dar Al-Da'wa، 1989 AD).

Second: Books in Arabic

1- Ibtisam Al-Qaram، Legal Terms in Algerian Legislation (in Arabic and French)، 1st edition (Algeria: Qasr Al-Kitab - Blida، 1989 AD).

2- Ibrahim Abdel Aziz Shiha، Political Systems and Constitutional Law (Egypt: Alexandria Knowledge Establishment).

3- Ahmed Al-Din، Abdel Fattah Madi and others، Democratic Elections and the Reality of Elections in Arab Countries، 1st edition (Beirut: Center for Arab Unity Studies، 2009 AD).

4- Bilal Amin Zein Al-Din، Contemporary Electoral Systems، 1st edition (Egypt: Dar Al-Fikr Al-Jami'i، 2011)، p. 66.

5- Jamal al-Din Muhammad، Lisan al-Arab، 1st edition (Egypt: Egyptian House for Writing and Translation).

6- Raja Wahid Doueidari، Scientific Research، Its Theoretical Fundamentals، and Its Practical Practice، 1st edition (Beirut - Lebanon: Dar Al-Fikr Al-Muazamur، 2000 AD).

7- Souad Al-Sharqawi، Abdullah Nassif، Election Systems in the Contemporary World and in Egypt، 1st edition (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya، 1984).

8- Abdo Saad، Electoral Systems، 1st edition (Lebanon: Manshwarat Al-Halabi Legal Center، 2005).

9- Abdul Razzaq Suleiman Ahmed، Laila Bint Saleh، Geography of Elections، 1st edition (Beirut: Arab House of Sciences، 2006).

10- Research Team، Conflict Dynamics in Iraq، Strategic Assessment، 1st edition (Beirut: Institute of Studies، 2007).

11- Louis Maalouf، Al-Munajjid fi Al-Lughah wal-Ilam، 3rd edition (Beirut، Dar Al-Shorouk، 1986 AD).

12- Muhammad Alwan، The Iraqi Economy: Past، Present and Future، 4th edition (Iraq: Malak Publishing House، 2014).

13- Muhammad Al-Majdoub، Constitutional Law and the Political System in Lebanon and the Most Important Constitutional and Political Systems in the World، 1st edition (Beirut: University House for Printing and Publishing، Beirut، 2000).

15- Mustafa Mahmoud Afifi، Our Electoral System in the Balance، 1st edition (Cairo: Saeed Raafat Library، 1984).

16- Ajil, Emad Wakaa. "Challenges of the parliamentary system in Iraq after 2003." Tikrit Journal For Political Science 3.10 (2019).

Third: Translated books

1- Andrew Reynolds and others، Types of Electoral Systems، translated by Christina Khoshaba Buttu، 1st edition (Iraq: Mokryani Research and Publishing Foundation، 2001).

2- Duverger Maurice، Political Institutions and Constitutional Law، Major Political Systems، translated by Dr. George Saad، 1st edition (Lebanon: University Foundation for Studies، Publishing and Distribution)، 1992.

Fourth: Published research

Sarbast Mustafa Rashid Amidi، Types of Electoral Systems and Iraq as a Model (Comparative Analytical Study)، (Iraq).

Fifth: Scientific periodicals

1- Iyad Khader Abbas، "The Impact of the Electoral System on Parliamentary Representation in Iraq،" Tikrit University Journal، Part 2، Issue 2 (Iraq: 2022).

2- Iman Ahmed Rajab، "Iraqi Stability: A Problematic Relationship between Security and Politics،" International Politics Journal، Issue 179، (2010).

3- Haider Abd Jassas، "The Impact of the Electoral System on Political Stability in Iraq،" Journal of International Studies، Issue 91، 2022.

4- Sattar Jabbar Ali، "The Iraqi Elections and their Impact on Stability and Development،" Journal of International Studies، No. 54 (Iraq).

5- Abdul Razzaq Faris Al-Faris، "The Economic and Social Repercussions of the Oil Boom on the Gulf Cooperation Council Countries،" Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine، No. 363 (Iraq: 2009).

6- Abdul Wahid Mishal، "Challenges of the New Iraqi Government in a Criticized Society،" Opinions on the Gulf Magazine، Issue 68 (Iraq).

7- Election Law in Iraq No. (26) of 2009، Derasat Magazine.

8- Moataz Ismail Khalaf، "Elections and peaceful coexistence in post-conflict countries، the electoral system in Iraq after the October 2019 protests (case study)،" Journal of Humanities and Social Sciences، No. 2 (Iraq: 2020).

9- Mona Jalal Awad، "Parliamentary Electoral Systems Adopted in Iraq after 2003" and Al-Farahidi Adab Magazine، No. 19 (Iraq: 2014).

10- Mahdi Jaber Mahdi، "The Problem of Faltering Democracy in Iraq after 2003،" Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine، Issue 405 (Beirut 2012).

11- And Janaa Razzaq Abd، "Electoral Systems and the Iraqi Proportional Representation System as a Model،" Lark Journal of Philosophy، Linguistics and Social Sciences، Volume 2، Issue 45 (Iraq: 2022).

Sixth: University theses

1- Ohood Farhan Mahmoud، "The Israeli elections and their repercussions on social stability (2019-2021 AD)،" (Master's thesis)، unpublished، Tikrit University - College of Political Science (Iraq: 2022 AD).

2- Raqaim Rachid، "Electoral Systems and Their Impact on Political Parties in Algeria،" unpublished master's thesis، Constantine Mentouri University (Algeria: 2006).

Seventh: Reports

1- Ahmed Eid، The Economic Challenges Facing Iraq After the 2021 Elections، Al-Rafidain Center for Strategic Studies (RASAM)، (Iraq: 2021).

2- Forms of electoral systems، an overview of the International Institute for Democracy and Elections guide، International Institute for Democracy and Elections، (Sweden: 2012).

3- Khamis Khalaf Musa، and Mazen Issa Sheikh Radi: Economic development in Iraq، University of Kufa، 2000.

4- Abdul Aziz Aliwi Al-Issawi، the mixed electoral system and opportunities for its implementation in Iraq، Al-Bayan Center for Studies and Planning (Iraq، 2022).

5- And Nahed Abu Zaid، The Iraqi elections and the challenges of the political process، BBC - Baghdad، 2023.

Eighth: Electronic references

1- Al-Amin Chart، Al-Wajeez fi Al-Constitutional Law and Algerian Institutions، 1st edition (Algeria: Office of University Press 2002)، available at the link: https://democraticac.de.com.

2- Iyad Al-Anbar، Where is the foreign policy compass heading، Al-Hurra website، 2021، available at the link: https://www.alhrra.com/differ--angle.com.

3- Hussein Samir، What are the advantages of the mixed system، Agip website، 2023، available at the link:
https://www.ujeeb.com.

4- Shorsh Hassan، "The Challenges Facing the Upcoming Iraqi Elections،" Rai Al-Youm، available at the link: https://www.raialyoum.com

5- Lubna Sadiq Abu Zahid، The Most Prominent Election Problems: Wadq Diaries website، 2023، available at the link: https://www. wadaq.inf.com.

6- Muhammad Marwan، What is the definition of the system، Mawdoo3 website، 2021، available at the link: https://mawdoo3.com

7- Mustafa Al-Daraji، Internal and External Challenges to the Government of Al-Sayyid Al-Sudani، a series of publications by the Bayan Center for Studies and Planning (Iraq 2023) https://www.bayancenter.org.com.

Ninth : English Resources

1. Ahmar، M. (2005) Translators Guide to Election Terminology، Stockholm ،
2. .Alnasrawi، Abbas (1994). The Economy of Iraq: Oil، Wars، Destruction of Development andK.
3. Griffin، P. (2017). Iraq: Assessment of the Economic Impact of Energy Subsidy Reduction. Economic Consulting Associates (2017). Cost of Service and Tariff Design/Rationalization Study for Electricity Supply in Iraq
4. . Baringanire، P.، and Bhatia، M. (2017). Iraq Vision 2030 Energy Policy Not